

يكره لمكان يدعيها تفعل ذلك لأن ريقها مكره و
 التلوث بالمكره مكره وكذا بكره ان يأكل ويشرب
 ما فيه منها مما أصابه لعابها وذكر في موضع آخر انها
 لحست عضو انسان فقل ان يغسل ذلك العضو
 جاز فاعله للصلاة والاول ان يغسله وهذا لا يخالف
 ما قبله لان الكراهة لا تنافي الجواز والمكره يستحب
 انزاله وفعل المستحب أولى من تركه وذكر في الذخيرة
 اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من
 قدر الدرهم فاستنجى استنجى بثلاثة اجزاء وانما
 اى موضع الاستنجاء لم يغسله بالماء قال الفقيه
 ابو الليث في فتاوى يجزيه من غير كراهة وان كان
 الغسل افضل وبراى بالاجزاء فاخذ بل الاخلاق فيه
 الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك
 ريق قبل ان يبس موضع الاستنجاء هل يتنجس
 من البتة الموضع الذى تتركه بالرياح ام لا اختلف
 فيه المشايخ الاصح انه اى الموضع تتركه بالرياح لا يتنجس
 خلافا لما اختاره شمس الاثمة لعلوا انه يتنجس

كذا

وكذا لو رقت الريح على نجاسته وأصابه ثوبا مبلولا لا
 يتنجس خلافا له وذكر في موضع آخر ان عليه ان يعيد
 الاستنجاء لان الريح نجسة بل لا نجسة بل لانه
 لما خرج منه الريح بعد الاستنجاء يخرج معها الماء
 الذى دخل وقت الاستنجاء فانه يتنجس لكونه دخل
 الى محل النجاسة ثم خرج والاصح ان لا يعيد ما لم
 يتحقق ذلك او يغلب على ظنه وكذا اذا كان قد لبس
 سراويله مبتلة فخرج منه ريح في حيث لا يتنجس
 السرور بل على الاصح خلافا للمحلولة واذا ارتفع
 نجس الكنيف اى الخلاء ونجس المطر اى المكان الذى
 تربط فيه الدواب كالاصطبل فاستجد ذلك النجس
 اى الجمد في الكوفة التى فى الشقف والجدار او استجد
 في الباب ثم ذاب الجمد وقطع على الجدار فاصاب ثوبه
 او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء
 النجاسة والمذكور في فتاوى قاضى خان وغيرها
 ان النجس قياسه على نجس انسان ان لا يتنجس النجس
 فغسل النجس وكذا الحكم في نجس الجمل ونحو ذلك